

السيادة الاقليمية ، وحرية التنقل والاتصال للدول المحايدة ، وواجبات المحايدون التي تقضي بالامتناع عن كل تدخل في النزاع ، وبالتعامل مع المتحاربين دون تحيز او انحياز .

ومفهوم الحياد لم يتبلور ، قانونا وممارسة ، الا منذ زمن قريب . ففي الفترة التي كانت فيها العلاقات الدولية تخضع لسيطرة القوى البحرية الكبرى (مثل انجلترا وهولندا) ، لم يكن للحياد وجود ، لان هذه القوى كانت لا تعترف بحياد الآخرين ولا تقيم وزنا لمصالحهم .

ومنذ نهاية القرن الثامن عشر ، ومع حدوث شيء من توازن القوى بين الدول الكبرى ، اخذ الحياد يظهر وينمو ويرتدي اشكالا مختلفة . وكان لموقف الولايات المتحدة الاميركية ، في هذا الصدد ، اهمية خاصة . فالبيانات التي صدرت عن الرئيس جورج واشنطن في عامي ١٧٩٣ و ١٧٩٤ ، وقانون الحياد الاميركي الصادر في ٥-٥-١٧٩٤ (والمجدد في العام ١٨١٨) تشكل العناصر الاساسية للممارسة الدولية في حق الحياد .

وجرت محاولات لتحديد القواعد التقليدية للحياد ، وتقنين واجبات المحايدون، لم تكفل بالنجاح ، فبقيت هذه القواعد والواجبات مطاطة تسمح للمحايد بتقديم كل المساعدات الى المحاربين ، ومنها مرور جيوشهم في ارضه والتحاق مواطنيه بجيوشهم . ان اعتماد الدول الاوروبية في حروبها على المرتزقة السويسريين قد استمر حتى العام ١٨٤٨ ، اي الى ان حرم ذلك الدستور الفدرالي . وكان اعلان باريس لعام ١٨٥٦ حول الحرب البحرية اول اتفاق دولي يعالج موضوع الحياد . ولكن الفضل في اقرار التنظيم الدقيق والتفصيلي لحقوق المحايدون وواجباتهم يعود الى المؤتمر الثاني للسلام ، الذي عقد في لاهاي في العام ١٩٠٧ .

ثانيا - مفهوم الحياد في القرن العشرين

تعرض مفهوم الحياد ، في الحرب العالمية الاولى ، لانقلاب في القيم . لقد انتشرت فكرة جديدة تنادي بالزام كل دولة باتخاذ موقف من المعتدي . فالحرب لم تعد مجرد مبارزة دموية لا علاقة للمحايدون بها ، بل اصبحت موجهة ضد الاسرة الدولية جمعاء تحتم على كل دولة التعاون والتضامن لقمعها .

وتسريت هذه الفكرة ، ولو بشكل متواضع ، الى ميثاق عصبة الامم . فواضعو الميثاق لم يجروا ، في الحقيقة ، على اعلان الغاء نظام الحياد لئلا ينالوا من مبدأ سيادة الدول ، فتبنوا حلا يعتمد مبدأ التمييز بين الحروب المشروعة ، اي الحروب التي يجيزها الميثاق ، والحروب غير المشروعة ، اي